تحليل أنماط التفاوت والاختلال في النظام الحضري لمحافظة بابل

عامر راجح نصر

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Amer2016.hum@gmial.com

الملخص

تعد منطقة الدراسة واحدة من محافظات الفرات الأوسط ، حيث تحتل الطرف الشمالي منه ، وتمثل بوابته نحو العاصمة بغداد والمحافظات الشمالية ، و بفضل موقعها هذا أصبحت ضمن الأقاليم التخطيطية المهمة للقطر . لذلك برزت الحاجة لدراسة النظام الحضري وتشخيص نقاط الضعف والقوة لأجل النهوض به وفق رؤى تنموية تساعد على إعادة توزيع السكان وتصحيح انتشارهم .

توصلت الدراسة الى وجود إمكانات اقتصادية متنوعة يمكن ان توظف ويكون لها دور مستقبلي في إنشاء بؤر تنموية تستقطب السكان والتنمية وتعالج بعض الاختلال في المنظومة الحضرية . وقد أدى سيادة مدينة كبيرة واحدة (الحلة) الى حدوث تخلخل وتفاوت بين المدينة الأولى والثانية والثالثة حتى الأخيرة مما اضعف دورها الحضري. وقد اتضح دور المدن الصغيرة وما تمتلكه من إمكانات جيدة في استيعاب الزيادات السكانية الحالية والمستقبلية .

الكلمات المفتاحية : النظام الحضري،النمو الاقليمي،التنمية المكانية.

Abstract

The study area is one of the middle Euphrates governorates where it occupies the northern end represents a gate towards Baghdad and northern governorates .this location became a part of largest planning regions for country. So there was need to study the urban system and diagnose the strengths and weaknesses in order to promote it according to the visions of development help to redistribute the population and correct their deployment . The study found that there are a variety economic potential could use and have a future role in the creation of the growth pole attracts population and development and address some of the imbalance in urban system .one big city sovereignty(Hilla) has lead to the occurrence of disparity between the cities first and second city and the third until the last weaker than its urban .as it turned out, and the role of small cities and possess the potential to accommodate current and future population increases.

Keywords: urban system, regional growth and spatial development.

المقدمة

برز الاختلال والتفاوت في النظام الحضري في العراق بصوره عامة واتخذ أنماطا عديدة نتيجة للسياسات الحضرية الماضية التي ركزت على انتهاج نماذج تنموية جاهزة دون مراعاة الواقع الجغرافي للبلد، فأنتجت أقطاب نمو حققت لها وفورات اقتصادية على حساب مناطق اخرى فقيرة ومحرومة من فرص التنمية كرست عملية الهيمنة الحضرية . وعلى الرغم من التطورات التخطيطية والتجارب الدولية والخبرات المتراكمة لدى الدول والمنظمات العالمية، إلا ان الجهات التخطيطية ما زالت متمسكة بالسياسات الكلاسيكية القائمة على التركز الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية الذي أنتج مدن تعاني من التركزات السكانية والفقر والبطالة والأزمات الأمنية ونقص الخدمات ، وأصبحت المدينة الرئيسة عاجزة عن تلبية الطلبات المتزايدة لسكانها في الوقت الذي تعاني فيه من الأمراض التخطيطية، فضلاً عن غياب المدن المتوسطة التي

تعمل كحاجز لصد حركات الهجرة باتجاه المدن الرئيسة، وتخلف المدن الصغيرة وافتقادها لأبسط متطلبات العيش فأصبحت مناطق للسكن فقط، فيما تبقى أنظار العمل والدراسة والمستقبل في المدينة الكبيرة.

ان حدوث تفاوت واختلال في بنية النظام الحضري في محافظة بابل وظهور مدينة مهيمنة تشكل عبئاً على نفسها وتؤدي الى استمرار التفاوت بين مدن النظام وتؤخر وتيرة التنمية في مواقع محددة وتحول دون نشر ثمار التنمية على صفحة الإقليم بصوره متوازنة، يتطلب إحداث تغييرات هيكلية في أحجام السكان للمستقرات الحضرية ضمن المنظومة الحضرية بصورة طوعية والحفاظ على الحجم الأمثل للسكان ، يضمن تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن المكاني لمدن النظام الحضري.

تهدف الدراسة الى :-

١-تحليل أسباب التباين في الحجوم السكانية للمستقرات الحضرية في محافظة بابل .

٢ - دراسة الشبكة الحضرية ومدى انتظامها وتوزعها في الحيز الإقليمي لمنطقة الدراسة.

٣- تحديد الخلل في التوزيع المكاني للسكان واختلال التوازن الإقليمي الذي كان وراء اختلال البنية المكانية للمحافظة.

١ - مفاهيم الدراسة

١-١- النظام الحضري (urban system)

يعد النظام الحضري نمطاً من أنماط تفاعل الإنسان مع بيئته التي ترفده بمقومات تأسيس شبكة من المستقرات الحضرية تكون مراكز للسكن والعمل وبؤر تنموية تأخذ على عاتقها إدارة التنمية في اقليمها. فالنظام الواقعي، يمثل مجموعة من المدن المتنافسة* المنظوية تحت مظله إدارية بمستوى إقليمي أو وطني، تخضع لمستوى متباين من التخطيط والإدارة والتوظيف لمواردها ،ويمتلك نسباً متفاوتة من السكان والأنشطة الاقتصادية والوظائف الحضرية، ويختلف فيه الأساس الاقتصادي من منطقه لأخرى ضمن حيزه الجغرافي. أما المفهوم المثالي للنظام الحضري فيتمثل بشبكة متوازنة من المستقرات الحضرية تتدرج بحسب حجومها السكانية وكفاءتها الاقتصادية والعمرانية وقابليتها في استقطاب السكان.

ومن هنا برز التفاوت والاختلال وعدم التوازن في النظام الحضري نتيجة التباين الحاد بين المفهومين، واخذ المهتمون بالشؤون الحضرية والباحثين في إرساء قواعد التوازن الذي يهدف الى تخصيص استثمارات التنمية الحضرية لجميع المناطق وعلى أوسع نطاق بدلاً من حصرها في نويات أو مراكز محدودة. وأصبح التوازن في عملية التنمية يهدف الى توزيع عادل للأنشطة الحضرية المختلفة بين اكبر عدد ممكن من المراكز بطريقة تضمن توفير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لجميع مناطق الإقليم وسكانها[١]. وخلاف ذلك يعني حدوث الاختلال الهيكلي و التفاوتات الإقليمية.

١-٢- التنمية المتوازنة وتوزيع السكان في المنظومة الحضرية

ان سياسة التنمية المتوازنة أو سياسة التوازن المكاني تقتضي أن يتم توزيع المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدمية بصوره متوازنة على جميع الوحدات الإدارية في المحافظة لأجل إذابة الفوارق التنموية بين المراكز والأطراف وخلق قدرة تنافسية لجميع مكونات النظام الحضري تأخذ على عاتقها عملية الاستقطاب وتحجيم نمو المدن الكبرى والرئيسة ووضع حد لجميع أشكال النزوح اتجاه المدن الكبرى. ويتم تنفيذ هيكل ونظام حضري يتناغم ورغبة الأشخاص في الاستقرار ويكون مدعوما ويتمتع بالقوة النفسية والمعنوية لكونه نابع عن رغبة شخصية طوعية لا قسرية تزول بزوال النظام السياسي أو بضعف النظام الاقتصادي.

وتشكل المشاريع الصناعية والزراعية الكبرى والبنية الأساسية ومشاريع التنمية السياحية والعمرانية والمدن الجديدة المرتبطة بأساس اقتصادي رصين ونظام نقل متنوع يحقق التفاعل في كل أجزاء الإقليم الجغرافي من العناصر الأساسية والركائز القوية التي تهدف الى تلبية حاجات مختلف المناطق وتحسين شروط العيش فيها التي يتحقق من خلالها مفهوم التوازن المكاني، على ان تكون مبنية على وفق نظره تنموية متكاملة مع ظروفها المحلية لأجل أعطائها صفة ديناميكية متواصلة مستديمة. وهنا ينبغي ان تُبنى المشاريع التنموية التي تتمحور عليها قاعدة التوازن على أساس التضامن والتكافل مع الوحدات الإدارية في تحقيق التجهيزات والمناقلة بالمادة الخام والفائدة.

ان سياسة التوازن الإقليمي تخلق في تصورها الظروف الكفيلة بتنمية الإقليم بواسطة سكانه وتصحيح قاعدة تقسيم العمل، ومن اجل هذا تولي أهمية خاصة للاستثمارات الاجتماعية حتى تضمن لكل المواطنين نفس نوعية الحياة بفضل إنشاء المستشفيات وتوسيع المنشآت الصحية وبناء المساكن والقرى ومضاعفة المواصلات وتنمية وسائل الاتصال، ومن ثم إقامة هيكل عمراني يوزع توزيعاً منسقاً على كافة مساحة البلاد وذلك باستعمال مدروس للمساحات المتوفرة بحيث تستجيب المدن لمطالب الإنسان[٢].

١-٣- النظام الحضري وسياسات التنمية المكانية في العراق

على الرغم من التجربة التخطيطية العريقة للبلد التي ترجع الى أوائل خمسينيات القرن العشرين، فان النظام الحضري لم يكن له رؤية ونصيب ضمن خطط التنمية، فقد أفرزت التنمية لحقبة الخمسينيات والستينيات السعي الحثيث لتركز الاستثمارات الاقتصادية والسكان في مدن ومحافظات محددة (بغداد، الموصل، البصرة) ومحاولة التأسيس لأقطاب نمو وطنية كبرى تأخذ على عاتقها استقطاب السكان والمشاريع الإنتاجية في تلك المدن[٣] ولم يتحسن حال النظام الحضري في الخطط الخمسية اللاحقة للمدة ١٩٦٥-١٩٦٩فقد زادت من حدة التباين داخل الأقاليم في القطر، بالرغم من أنها حاولت كسر أطواق التركز التقليدية التي ورثتها عن حقبة الخمسينيات ونشر التنمية خارج مراكز المدن الرئيسة ومحاولة تأسيس أقطاب نمو إقليمية ذي أساس اقتصادي صناعي مثل صناعة الورق، الزجاج، الصناعات الميكانيكية في الإسكندرية. واستمرت ظاهرة ثنائية التنمية في الخطط التنموية اللاحقة التي كرست تأسيس نظام حضري مختل وغير متوازن، حيث أسهم هذا النمط التنموي الى تركز السكان والأنشطة والخدمات في مدن محددة مما جعلها مراكز جذب للسكان وقوى العمل من المدن الصغيرة والمناطق الريفية باتجاه مراكز المحافظات المتطورة اقتصادياً[٤].

ويمكن القول ان التفكير العلمي والمنهجي السليم لدراسة النظام الحضري تكرس بإعداد الإطار العام للتنمية المكانية الشاملة في القطر عام ١٩٨٨ ، الذي ركز اهتمامه بالمستقرات الحضرية، ومحاولة إيجاد شبكة متوازنة من المدن، والتخفيف من حدة المدينة الطاغية ضمن الهيكل الحضري للقطر، فضلاً عن تشجيع نمو المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على السواء بمختلف الوسائل بما لا يتعارض مع استراتيجية التنمية الشاملة للقطر، حيث تم بموجبه تصنيف المدن بأربعة مستويات[٥]:-

١-مراكز المحافظات: تخطط بحجوم سكانية تتراوح بين ٣٠٠,٠٠٠ – ٤٠٠,٠٠٠ نسمة.

٢-مراكز الاقضية: تخطط بحجوم سكانية تتراوح بين ١٠٠,٠٠ – ٢٠٠,٠٠٠ نسمة.

٣-مراكز النواحي وبعض الاقضية: تخطط بحجوم سكانية تتراوح بين ٣٠,٠٠٠ – ٥,٠٠٠ نسمة.

٤-القرى المرشحة للتطوير التي لا يقل حجمها عن ١٠٠- ٣٠٠٠ نسمة.

لقد تمخض عن هذا الإطار إعداد دراسات عديدة اعتمدت أساليب إحصائية علمية متضمنة مجموعة من المعايير والمؤشرات لأساليب توزيع الاستثمارات بين المدن ونشر التنمية[٦]. وفي عام ١٩٩٢ كُلفت هيئة التخطيط الإقليمي بوزارة التخطيط بإصدار سلسلة من الدراسات التنموية للمحافظات العراقية ومنها منطقة الدراسة، وأخذت على عاتقها دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، فيما أغفلت واقع المستقرات الحضرية وآلية تحقيق التوازن الحضري الذي أكدته دراسات الوزارة السابقة[٧].

خلاصة ذلك يمكن القول ان التجارب التنموية خلال العقود الماضية ١٩٥٠-٢٠٠٣ سارت على جملة من السياسات والمبادئ مثل (سياسة الموقع الصناعي، سياسة المدن الجديدة، سياسة أقطاب النمو) وهي جميعها تعمل على إحداث عملية استقطاب للسكان والتنمية في أماكن محددة وحرمان أجزاء واسعة من فوائدها. وتكرس عملية الاختلال في النظام الحضري . وبعد عام ٢٠٠٣ تم العمل بنظام اللامركزية وإعطاء المحافظات الحق في رسم سياسة التنمية المكانية، فصدرت دراسات عدة* أكثرها أهمية ووضوحاً هي الخطة الهيكلية الشاملة لغاية عام ٢٠٣٥ التي تهدف الى الحفاظ على التوزيع الحالي للسكان لأطول مدة، ومحاولة تطويره باتجاه الموارد المتوفرة، وتحقيق توزيع متوازن للسكان مع تحسين أحوال المدن وبذلك تدعم استدامة التوسع للمناطق المأهولة وتجنب الهجرة من المناطق الريفية، وهو ما يتناغم مع أهداف دراستنا هذه.

١-٤- الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة

تعد محافظة بابل، إحدى محافظات وسط العراق، تشغل الطرف الشمالي لإقليم الفرات الأوسط الذي يشكل اكبر واهم الأقاليم الزراعية في البلد، حيث وفرة الأراضي الخصبة وشبكة الأنهار والجداول والموارد المائية المتفرعة في الإقليم، وتمثل بوابته نحو العاصمة بغداد ومدن الشمال والغرب وعقده طرق المواصلات بين مدن الإقليم الشمالية والجنوبية، وبذلك تشكل مع العاصمة بغداد منطقة الاكيومين الاقتصادي للقطر (خارطة١).

بلغت مساحة منطقة الدراسة حوالي ٥٣١٥كم^{٢} عام ٢٠١٠ [٨]، وبمسافة ممتدة من الشمال الغربي حتى الجنوب الشرقي تبلغ ٧٠كم، وتضم (١٦) وحدة إدارية تمثل مدينة الحلة (مركز المحافظة) أكثرها سكاناً، حيث استحوذت على ما يقارب من ٤٥% من السكان الحضر لعام ٢٠١٥.

تحيط بمنطقة الدراسة مجموعة من المحافظات من الشمال محافظة بغداد، والشمال الغربي محافظة والانبار، والشمال الشرقي محافظة واسط ومن الغرب محافظة كربلاء والجنوب الغربي محافظة النجف، فيما تحدها من الشرق والجنوب الشرقي محافظة الديوانية، وهذا الجوار وفر لها إمكانية الربط بين العاصمة والإقليم الزراعي في الوسط وبينه وبين الإقليم الصحراوي الغربي، مما خلق فرص تنموية لها تستقطب السكان والأنشطة الاقتصادية نحوها. وتتكرس الأهمية المكانية لمنطقة الدراسة من وقوعها ضمن إقليم الوسط المركزي بحسب تصنيفات خبراء التخطيط العمراني (وايرسنغ، روبنسون، نعمان ألجليلي ، وزارة الإسكان والتعمير، أو ضمن إقليم بغداد المركزي بحسب تقسيم الخبير البولوني زارامبا، فضلاً عن وقوع معظم مدن المنظومة الحضرية على احد أهم المحاور التطورية في البلد*.

تمتلك منطقة الدراسة شبكة من طرق النقل التي سهلت عملية التفاعل المكاني بين مدن النظام الحضري، مثل طريق المرور السريع رقم ٨ الذي يربط شمال العراق بجنوبه وبالدول المجاورة، والذي يخترق المحافظة من شمالها باتجاه الجنوب الشرقي ليمر بالعديد من المدن الصغيرة في المحافظة، فضلاً عن شبكة الطرق الفرعية المؤدية له التي تشكل شرايين للحركة في الإقليم. ان لسكة حديد بغداد- بصره ومحطاتها الواقعة على امتدادها في مدن المسيب، المحاويل، الحلة، الهاشمية الدور الآخر الذي يكمل عملية

التفاعل. ولمنطقة الدراسة إمكانات اقتصادية هائلة ومتنوعة يمكن ان تسهم في إيجاد فرص تنموية تعمل كمراكز استقطاب منتشرة بحسب المزايا المكانية لكل منها ، وتساعد على تصحيح الاختلال في هيكل النظام الحضري دون التركيز على مكان واحد. وعلى صعيد المواد الخام تتوفر ترسبات جبسيه في الطرف الشمالي الغربي في ناحية جرف الصخر، فضلاً عن الأطيان الصالحة لصناعة الطابوق في المحاويل والهاشمية،، حيث تُشير الدراسات الى ان ٧% من مساحة المحافظة صالحة لصناعة الطابوق وهي من أجود أنواع الأطيان في العراق . ويتوفر النفط الخام بمواقع مختلفة قرب ناحية القاسم وقضاء المسيب، فضلا عن وجود مكمن نفطي (جفجافة) يغطي معظم الطرف الشمالي من المحافظة يمتد من المحمودية – الإسكندرية– المسيب – المحاويل، ويمكن اعتباره خاصاً بمحافظة بابل[٩]. وتمتلك المحافظة مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بـ ١,٦١٢,٠٥٢ دونم تمثل ٧٧% من مساحة المحافظة، وان ٢٤% من هذه الأراضي مستصلحة ذات قابلية إنتاجية عالية جداً[١٠]. أما بنيتها الصناعية فهي متنوعة، حيث توجد ٣١ منشأة صناعية كبيرة تتركز في المسيب – الحلة يعمل فيها ٤٣% من مجموع العاملين بالصناعة في المحافظة والبالغ عددهم ٣٧١٥٠ عاملا ، وهناك ٦٦٦٣ منشأة صناعية صغيرة تستقطب ١٨٩١٦ عاملا[١١]. فضلاً عن الإمكانات السياحية المتمثلة بالسياحة الدينية (المراقد والمزارات الدينية) البالغ عددها (١٠٠) والمنتشرة في أرجاء المحافظة والسياحة الأثرية المتمثلة بمدينة بابل الأثرية، آثار كيش، آثار برس نمرود وغيرها من المواقع والفرص التنموية[١٢].

خارطة رقم (١)
موقع محافظة بابل من العراق

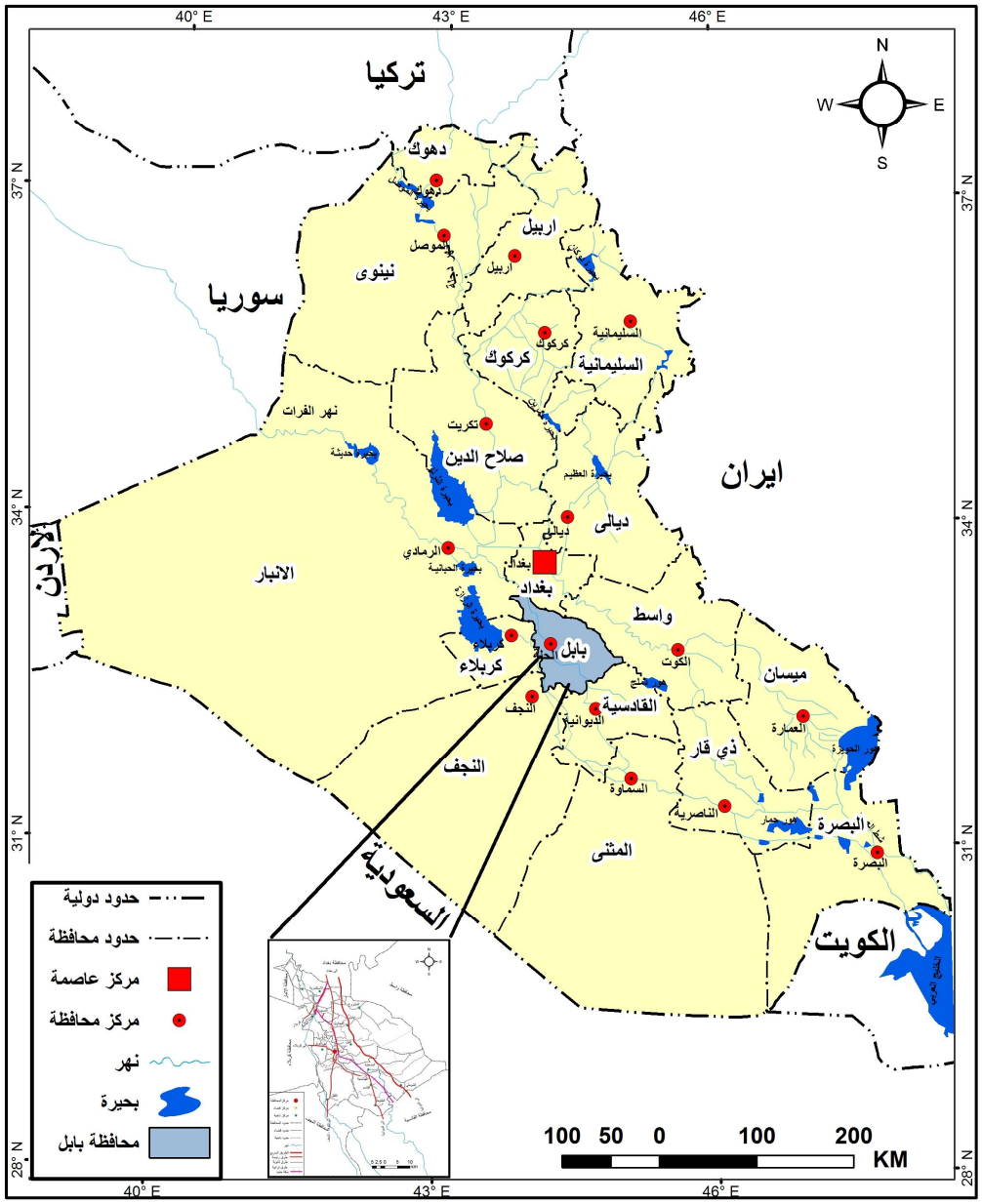

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ،المديرية العامة للمساحة قسم انتاج الخرائط ، خارطة العراق الادارية ، مقياس (١/ ١٠٠،٠٠٠)،لسنة ٢٠١٠ .

٢- دراسة الشبكة الحضرية لمحافظة بابل

ان لدراسة الشبكة الحضرية مدلولات عديدة ، تعكس البرامج والسياسات التنموية التي نفذتها الدولة على مدى حقبة زمنية من تاريخ مدن النظام بالنجاحات والإخفاقات التي تحققت، لذلك فأن الطريقة الأولى والصحيحة في اعتقادنا لكشف الاختلال ، دراسته بصورة جديه وبمقاييس مختلفة لأجل تحديد الحجوم

الفائضة والعجز السكاني ومقدار التفاوت بين مدينة وأخرى، ومن ثم رسم استراتيجية تنمية مكانية سليمة وبدائل متكاملة لها.

٢-١- حجوم المدن

يكشف لنا الجدولان ١، ٢ حجم التفاوت والاختلال في المنظومة الحضرية لمنطقة الدراسة، فقد سيطرت الفئة الحجمية ٢٥٠,٠٠١ نسمة فأكثر المتمثلة بمدينة الحلة مركز محافظة بابل، التي استحوذت على ٤٩,١١% و ٤٥,٧١% من إجمالي سكان مدن المنظومة لعام ١٩٩٧ و ٢٠١٥ على التوالي، مما يفسر هيمنة مراكز الإدارة والحكم على النظام في منطقة الدراسة. فقد تركزت الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والسكان فيها الأمر الذي افقد المدن الصغيرة والمتوسطة للمزايا والخصائص الحضرية التي من المفروض ان تتمتع بها.

ويظهر التفاوت بصورة أوضح بغياب الفئة الحجمية ١٠٠,٠٠١ – ٢٥٠,٠٠٠ نسمة التي كان يعول عليها كثيراً في إعادة التوازن للنظام ، وتكدست المدن في الفئة الحجمية ٢٠,٠٠١ –٥٠،٠٠٠ نسمة التي تمثلت بمدن سدة الهندية ، الهاشمية ، المدحتية، المسيب التي استحوذت على ٢٦,٤٦% و٢٩,٤٦% من سكان منطقة الدراسة لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٥ على التوالي . وحين النظر الى تركيبة هذه المدن نجد أثر الهيمنة الحضرية وأقطاب النمو ما زال مستمراً على النظام الحضري في المحافظة، ولم تبدو أي ملامح للتدخل الحكومي في توزيع الفعاليات والوظائف الحضرية. فقد برزت الوظيفة الدينية وما يترتب عليها من نشاط تجاري في مدينتي القاسم و المدحتية، في حين كان للصناعة الدور الآخر في مدن المسيب، سدة الهندية.

ومن جانب آخر تظهر مدينة الإسكندرية (المجمع الصناعي الكبير) وقطب النمو الإقليمي منفردة بفئة حجميه تبلغ ٥٠,٠٠١– ١٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٧ فقد استحوذت على نسبة ١٠,٩٤% من السكان، فيما أُضيفت إليها مدن المسيب، المدحتية، القاسم، الإسكندرية عام ٢٠١٥ لترتفع الى ٢٩,٩٨% من إجمالي السكان.

ان الفئة الحجمية اقل من ٥٠٠٠ نسمة وحتى ٢٠,٠٠٠ نسمة لا تشكل نسبة تُذكر قياساً بالفئة التي تليها، فقد اجتمعت في ثمان مدن ضمن هذه الفئة لتشكل نسبة ١٣,٤٩% عام ١٩٩٧جدول (١) ، وانخفضت لتبلغ نسبتها ٥,٣١% لتشغل ٥ مدن عام ٢٠١٥ جدول (٢). ويظهر من الجدولين سيطرة الفئة الحجمية ٢٥٠,٠٠١ نسمة فأكثر بعدد السكان لكنها اقتصرت على مدينة واحدة (الحلة)، في حين ان الفئات أقل من ٥,٠٠٠– ٢٠,٠٠٠ نسمة استحوذت على نسبة ٥٣,٣٣% و ٣٠,٨٠% من أعداد المدن عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٥ على التوالي، مما يفسر تشتت السكان في المدن الصغيرة التي تسود في منطقة الدراسة، وتركزهم في مدينة واحدة مهيمنة على النظام الحضري.

جدول (١)الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام ١٩٩٧

الفئات الحجمية	المراكز الحضرية			عدد سكان الحضر	
	الاسم	العدد	نسبة العدد الى المجموع	مجموع السكان	النسبة%
أقل من ٥٠٠٠ نسمة	الطليعة، جرف الصخر	٢	%١٣,٣٣	٧٢٠٣	%١,١٨
٥٠٠١– ١٠,٠٠٠	الإمام	١	%٦,٦٧	٦٢٣٨	%١,٠٤

١٠٠٠١-٢٠٠٠٠	الشوملي،الكفل،أبي غرق، المحاويل، المشروع	٥	%٣٣,٣٣	٦٧٧٦٦	%١١,٢٧
٢٠٠٠١-٥٠٠٠٠	سدة الهندية، الهاشمية، المدحتية، المسيب،القاسم	٥	%٣٣,٣٣	١٥٩١٤٩	%٢٦,٤٦
٥٠٠٠١- ١٠٠٠٠٠	الإسكندرية	١	%٦,٦٧	٦٥٨٠١	%١٠,٩٤
١٠٠٠٠١- ٢٥٠٠٠٠	/	–	–	–	–
٢٥٠٠٠١ فأكثر	الحلة	١	%٦,٦٧	٢٩٥٤٩٩	%٤٩,١١
المجموع		١٦	%١٠٠	٦٠١٦٥٦	%١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لمحافظة بابل لعام ١٩٩٧، جدول ٣أ، ص٣٥.

جدول (٢)الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام ٢٠١٥

الفئات الحجمية	المراكز الحضرية			عدد سكان الحضر	
	الاسم	العدد	نسبة العدد الى المجموع	مجموع السكان	النسبة%
أقل من ٥٠٠٠	/	/	–	–	–
٥٠٠١- ١٠,٠٠٠	جرف الصخر، النيل، الطليعة	٣	%١٨,٧٥	٢٠٧٢٢	%٢,١٨
١٠٠٠١-٢٠٠٠٠	الإمام، الشوملي	٢	%١٢,٥	٢٩٧٩١	%٣,١٣
٢٠٠٠١-٥٠٠٠٠	كفل، أبي غرق، المحاويل، الهندية، الهاشمية، المشروع	٦	%٣٧,٥	١٨١٣٦٧	%١٩,٠٠
٥٠٠٠١- ١٠٠٠٠٠	المسيب، مدحتية، القاسم، الإسكندرية	٤	%٢٥	٢٨٦١٣٥	%٢٩,٩٨
١٠٠٠٠١-٢٥٠٠٠٠	/	–	–	–	–
٢٥٠٠٠١ فأكثر	الحلة	١	%٦,٢٥	٤٣٦٢٦١	%٤٥,٧١
المجموع		١٦	%١٠٠	٩٥٤٢٧٦	%١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل، تقديرات سكان محافظة بابل لعام ٢٠١٥، بيانات غير منشور.

٢-٢- قاعدة المرتبة – الحجم (جورج زيبف (G .K .Zeipf)

على الرغم من وصف ستانباك ونايت لقاعدة المرتبة – الحجم بأنها قليلة الحدوث، إلا إنها تمثل نموذج إحصائيا يعطي مؤشراً لواقع تراتبيه النظام الحضري، علاوة على بساطتها وشموليتها لأنها تأخذ المعيار السكاني بنظر الاعتبار وتغفل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المؤثرة على حجوم المراكز الحضرية[١٣]، وتظهر صورة التوزيع لدى زيف خطاً توزيعياً مستقيماً وان الابتعاد عن الخط المستقيم يؤشر تخلخلاً في شبكة النظام الحضري ممثلاً بالمدن الكبرى فيه، كما يؤشر الابتعاد عن التكامل والنضج الاقتصادي[١٤] الأمر الذي يدعو لمعالجته. ويكشف لنا هذا التوزيع لعام ٢٠١٥ لمنطقة الدراسة جملة حقائق منها :-

ان التوزيع الحضري مختل وغير منتظم في الماضي* والحاضر،ويستمر للمستقبل إذا لم يكن هناك تدخل حكومي حقيقي لتوزيع الاستثمارات الاقتصادية على جميع المدن ، وعكس عملية الاستقطاب لصالح المدن الصغيرة والمتوسطة. إذ يظهر عدم تطابق مع قاعدة المرتبة- الحجم لجميع المدن، التي شهدت ابتعاداً عن خط التوزيع المثالي، شكل (١).

ويكشف لنا جدول (٣) مقدار الانحراف الكبير بين معطيات الحجم الحقيقي للمستقرات الحضرية والحجم المتوقع (النظري)، الأمر الذي يؤكد حاله عدم التطابق بينهما، ففي الوقت الذي ينبغي ان تضم المدينة الثانية $\frac{1}{2}$حجم المدينة الأولى من الناحية المثالية، نجدها انخفضت عن هذا الحجم بمقدار (٨١٩٤٨) نسمة عن حجمها الحقيقي، أي إنها بحاجة لإضافة سكانية بقدر هذا الحجم حتى تصل الى الحالة المثالية.

ولو تابعنا التوزيع الحقيقي لحجوم المستقرات الحضرية في جدول (٣) لوجدنا انحداراً كبيراً بين المدينة الأولى (الحلة) والمدينة الثانية والثالثة. فالمدينة الأولى تمثل أربعة أضعاف المدينة الثانية وخمسة أضعاف المدينة الثالثة، وأكثر من ٧٥ ضعف للمدينة الأخيرة، في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه تساوي $\frac{1}{16}$ المدينة الأولى في الوضع المثالي، وهنا يظهر التفاوت والشذوذ في تراتبيه مدن منطقة الدراسة.

ويظهر من شكل (١) ذي الخط المتدرج، ان هذه المدن غير متكاملة من الناحية الوظيفية بدليل وجود الانحدارات الكبيرة في حجوم المدن في أعلى الشكل وبالأخص بين المدينة الأولى والثانية، التي يمكن ان تشير الى ظهور مدينة الحلة كمدينة رئيسة مسيطرة على النظام الحضري، وإنها تخدم مناطق أوسع قياسا بباقي المدن. ان حجمها يمثل تقريباً نصف حجم النظام الحضري (المحافظة) بمجمله. كما وتظهر انحدارات بسيطة وسط خط التوزيع الطبيعي وأسفله وبالأخص بين المدينة الثانية والثالثة أو الثالثة والرابعة وهكذا حتى المدينة الأخيرة- وبتفاوت يتطابق تقريباً مع حجوم السكان المتوقعة حسب قاعدة زيبف.

ان سبب ابتعاد المدن في منطقة الدراسة عن الخط المستقيم (خط التوزيع المثالي) هو لكثرة المدن الصغيرة التي تطورت في مراحلها الأولى عن قرى زراعية وما يزال الاقتصاد الريفي السائد فيها، وتمثل جميعها إقليما تابعاً لمدينة الحلة.

جدول (٣)الترتيب الحجمي للمستقرات الحضرية بحسب قاعدة زيبف لعام ٢٠١٥

ت	المستقرات الحضرية	المرتبة الحجمية	عدد السكان الحقيقي لعام ٢٠١٥	عدد السكان المتوقع حسب قاعدة رييف*	مقدار الفرق بين الحقيقي والمتوقع
١	م. ق الحلة	١	٤٣٦٢٦١	٤٣٦٢٦١	صفر
٢	ن. الإسكندرية	٢	٩٦٣١٩	٢١٨١٣٠	– ١٢١٨١١
٣	ن. القاسم	٣	٧٨٠١٤	١٤٥٤٢٠	– ٦٧٤٠٦
٤	ن. المدحتية	٤	٥٦٩١٧	١٠٩٠٦٥	– ٥٢١٤٨
٥	م.ق. المسيب	٥	٥٤٨٨٥	٨٧٢٥٢	– ٣٢٣٦٧
٦	ن. المشروع	٦	٣٧٠٢٦	٧٢٧١٠	– ٣٥٦٨٤
٧	م.ق. الهاشمية	٧	٣٥٦٨٠	٦٢٣٢٣	– ٢٦٦٤٣
٨	ن. سدة الهندية	٨	٣٢٤٣٨	٥٤٥٣٢	– ٢٢٠٩٤
٩	م.ق. المحاويل	٩	٢٩٨١٩	٤٨٤٧٣	–١٨٦٥٤
١٠	ن. أبي غرق	١٠	٢٤٥٣٦	٤٣٦٢٦	– ١٩٠٩٠
١١	ن. الكفل	١١	٢١٨٦٨	٣٩٦٦٠	– ١٧٧٩٢
١٢	ن. الشوملي	١٢	١٧٣٨٢	٣٦٣٥٥	– ١٨٩٧٣
١٣	ن. الإمام	١٣	١٢٤٠٩	٣٣٥٥٨	– ٢١١٤٩
١٤	ن. الطليعة	١٤	٨٢٥٧	٣١١٦١	– ٢٢٩٠٤
١٥	ن. النيل	١٥	٦٦٦٩	٢٩٠٨٤	– ٢٢٤١٥
١٦	ن. جرف الصخر	١٦	٥٧٩٦	٢٧٢٦٦	– ٢١٤٧٠
المجموع			٩٥٤٢٧٦	١٤٧٤٨٧٦	–٥٢٠٦٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء محافظة بابل ، تقديرات السكان لمحافظة بابل لعام ٢٠١٥، بيانات غير منشوره.

* قاعدة زيبف التي تنص على أن المدينة الثانية تساوي نصف المدينة الأولى والمدينة الثالثة تساوي ثلث المدينة الأولى ..... وهكذا الخ .

** تشير علامة + الى وجود فائض سكاني عن الطاقة الاستيعابية للمدينة ، وعلامة – تمثل عجز سكاني وان موقفها السكاني ايجابي لصالح المدينة، أي إنها بحاجة لإضافة أعداد سكانية إضافية.

شكل (1)

قانون المرتبة – الحجم (قانون زيبف) لمحافظة بابل لعام 2015

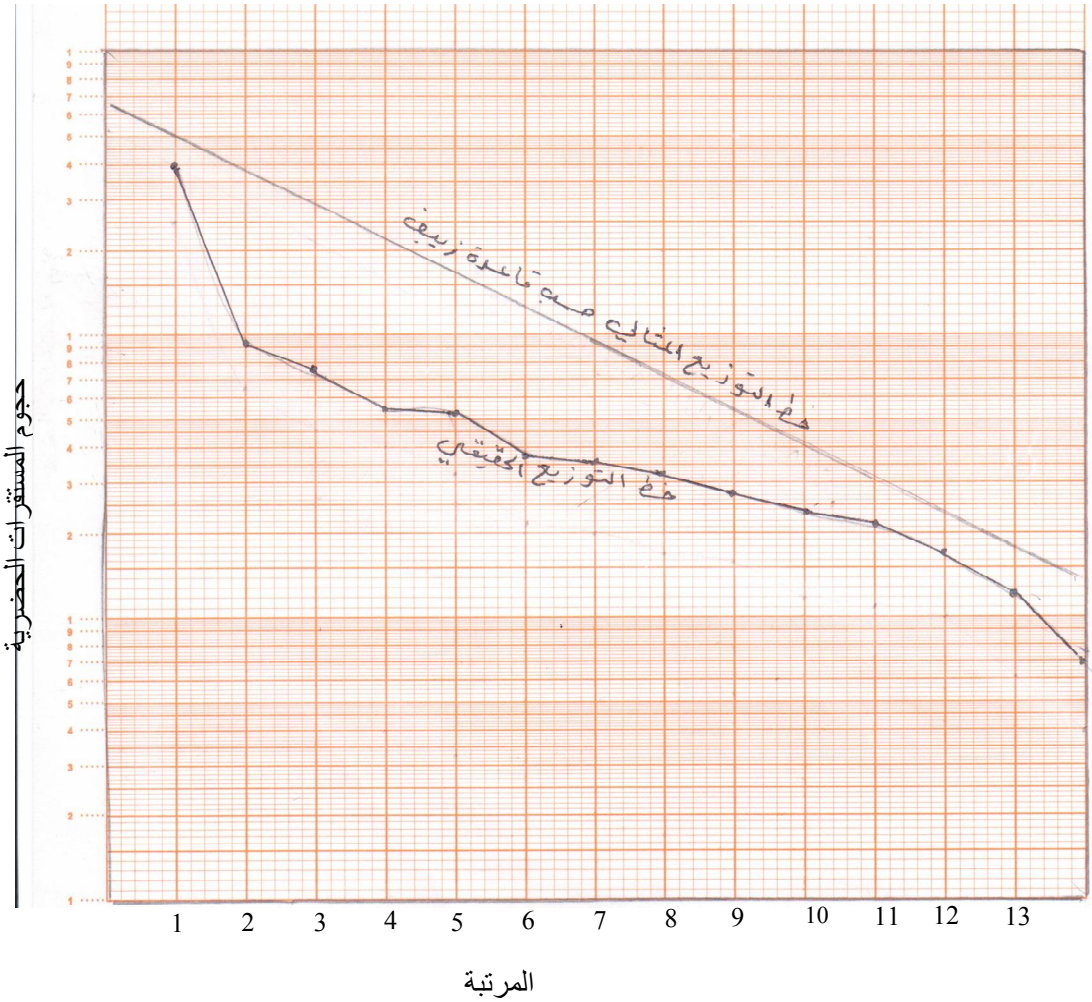

المصدر: جدول 3

٢-٣- المرتبة – الحجم بحسب طريقة براوننك وجبز

تعمل هذه الطريقة الإحصائية على أساس ترتيب الحجم الحقيقي للسكان ترتيباً تنازلياً ومن ثم استخراج الحجم النظري (المتوقع) من خلال قسمة مجموع الحجم الحقيقي على مجموع معكوس الرتب، ومن ثم تقسيم الناتج على رتبة أي مستقرة أخرى حتى آخر مرتبة[١٥]. وبعد إجراء ذلك نستخرج جدول (٤) الذي يكشف لنا عن وجود فائض سكاني في مدينة الحلة بمقدار ١٥٣٩٩٢ نسمة وهي تشكل نسبة ٣٥,٣٠% عن الحجم الحقيقي لسكان الحلة، وفي الوقت الذي ينبغي أن تشكل المدينة الثانية $\frac{1}{2}$ مقدار المدينة الأولى بحسب طريقة

براوننك وجبز، نجدها في الواقع اقل بمقدار أربعة أضعاف ونصف، وهذا اختلال كبير يعبر عن تسلط المدينة الأولى وضعف دور المدينة الثانية في عملية الاستقطاب التي أسست في الأصل كقطب نمو إقليمي.

ويظهر من الجدول (٤) وجود عجز حقيقي لجميع مدن النظام بدءاً من المدينة الثانية وحتى الأخيرة مقداره ١٣٠٢٩٣ نسمة وهي مقاربة للحجم الفائض عن حاجة المدينة الأولى بنسبة ٨٤,٦% ، ويكشف ان المدن الصغيرة لها القابلية على استيعاب أحجام سكانية كبيرة بمقدار ضعفين الى ثلاثة أضعاف حجومها الحالية كما هو الحال في مدن جرف الصخر، النيل، الطليعة، الإمام. ويظهر دور الاستقطاب الوظيفي بصورة واضحة في استلاب المرتبة الحجمية والدور الوظيفي لمراكز الاقضية . فقد لعبت الوظيفة الدينية والصناعية والزراعية دورا لمدن القاسم ،المدحتية ، الإسكندرية ،المشروع في تركز السكان بحجوم تفوق مراكزها الإدارية الخاضعة لها كالهاشمية، المحاويل ، والمسيب ، التي تعد بمثابة مدن متوسطة في الهرم الإداري (مراكز أقضية) لمنطقة الدراسة.

جدول (٤)تطبيق قاعدة المرتبة الحجم حسب طريقة براوننك وجيز لعام ٢٠١٥ لمحافظة بابل

ت	المستقرات	المرتبة	معكوس المرتبة	الحجم الحقيقي لعام ٢٠١٥	الحجم المتوقع حسب طريقة براوننك	مقدار الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع	نسبة الفرق عن الحجم الحقيقي
١	م.ق. الحلة	١	١,٠٠٠٠٠٠	٤٣٦٢٦١	٢٨٢٢٦٩	+ ١٥٣٩٩٢	٣٥,٢٩
٢	ن. الاسكندرية	٢	٠,٥٠٠٠٠٠	٩٦٣١٩	١٤١١٣٤	– ٤٤٨١٥	٤٦,٥٢
٣	ن. القاسم	٣	٠,٣٣٣٣٣٣	٧٨٠١٤	٩٤٠٨٩	– ١٦٠٧٥	٢٠,٦٠
٤	ن. المدحتية	٤	٠,٢٥٠٠٠٠	٥٦٩١٧	٧٠٥٦٧	– ١٣٦٥٠	٢٣,٩٨
٥	م.ق. المسيب	٥	٠,٢٠٠٠٠٠	٥٤٨٨٥	٥٦٤٥٣	– ١٦٦٨	٢,٨٥
٦	ن. المشروع	٦	٠,١٦٦٦٦٦	٣٧٠٢٦	٤٧٠٤٤	– ١٠٠١٨	٢٧,٠٥
٧	م.ق.	٧	٠,١٤٢٨٥٧	٣٥٦٨٠	٤٠٣٢٤	– ٤٦٤٤	١٣,٠١

	الهاشمية						
٨	ن. سدة الهندية	٨	٠,١٢٥٠٠٠	٣٢٤٣٨	٣٥٢٨٣	– ٢٨٤٥	٨,٧٧
٩	م.ق. المحاويل	٩	٠,١١١١١١	٢٩٨١٩	٣١٣٦٣	– ١٥٤٤	٥,١٧
١٠	ن. أبي غرق	١٠	٠,١٠٠٠٠٠	٢٤٥٣٦	٢٨٢٢٦	– ٣٦٩٠	١٥,٠٣
١١	ن. الكفل	١١	٠،٩٠٩٠٩	٢١٨٦٨	٢٥٦٦٠	– ٣٧٩٢	١٧,٣٤
١١	ن. الشوملي	١٢	٠،٠٨٣٣٣٣	١٧٣٨٢	٢٣٥٢٢	– ٦١٤٠	٣٥,٣٢
١٢	ن. الامام	١٣	٠,٠٧٦٩٢٣	١٢٤٠٩	٢١٧١٣	– ٩٣٠٤	٧٤,٩٧
١٣	ن. الطليعة	١٤	٠,٠٧٠٤٢٨	٨٢٥٧	٢٠١٦٢	– ١١٩٠٥	١٤٤,١٨
١٤	ن. النيل	١٥	٠,٠٦٦٦٦٦٦	٦٦٦٩	١٨٨١٧	– ١٢١٤٨	١٨٢,١٥
١٥	ن. جرف الصخر	١٦	٠,٠٦٢٥	٥٧٩٦	١٧٦٤١	– ١١٨٤٥	٢٠٤,٣٦
١٦	المجموع	١٦	٣،٣٨٠٧٢٦	٩٥٤٢٧٦	٩٥٤٢٦٧		

المصدر: الباحث بالاعتماد على

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء محافظة بابل، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥.

٢-٤- الترتيب ألحجمي بحسب قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة)

تمثل الرئاسة الحضرية بأبسط معانيها هيمنة مدينة كبرى وأحيانا مدينتين على بقية المدن التي تنتهي بالقزميه، وفي عدد من الحالات يعادل حجم سكان المدينة المهيمنة أضعاف مجموع سكان المدن الثلاث أو حتى الخمس التي تليها في المرتبة[١٦]. وقد عرف مارك جيفرسون المدينة الرئيسة بأنها التي تساوي عدة أضعاف المدينة الثانية في سلم النظام الحضري، حيث وجد ان المتوسط العام لسكان المدينة الثانية نسبةً الى المدينة الأولى يساوي ٣٠% والمدينة الثالثة يساوي ٢٠% من المدينة الأولى بتسلسل هرمي[١٧]. وبعد تطبيق هذه القاعدة على مدن منطقة الدراسة، يظهر التفاوت كبيراً في الأحجام السكانية المثالية والحقيقية جدول (٥) ، حيث ظهرت المدينة الثانية الإسكندرية بنسبة سكان تبلغ ٢٢,٢٦% والمدينة الثالثة القاسم بنسبة ١٥,٠١% عام ١٩٩٧، ولم تتغير الحالة في عام ٢٠١٥ بالنسبة للمدينة الثانية عما كانت عليه عام ١٩٩٧، لكن حققت المدينة الثالثة تحسناً فاقتربت من المؤشر الذي حدده مارك جيفرسون فبلغت ١٧,٨٨% من سكان المدينة الأولى، ولم تستطع المدينتان الثانية والثالثة مجتمعتين من موازاة المدينة الأولى فبلغ كلاهما نسبة ٣٧,٢٧% عام ١٩٩٧، و ٣٩,٩٥% عام ٢٠١٥ ، ويوازي حجم المدينة الأولى حجوم مجموعة من المدن حتى المرتبة التاسعة من مدن النظام عام ٢٠١٥.

وينبغي الإشارة الى أنه عند أخذ التركز الوظيفي بنظر الاعتبار، يظهر أن هناك أولوية واضحة لمدينة الحلة بالنسبة للصناعة والتجارة والمؤسسات الإدارية المالية والمصرفية والمواصلات كما وهناك

تركزاً واضحاً للمؤسسات الصحية والتعليمية المتخصصة والعليا و لا تنافسها مدينة في المنظومة الحضرية للمحافظة.

جدول (٥)قانون المدينة الأولى ودليل الهيمنة الحضرية في منطقة الدراسة للأعوام ١٩٩٧- ٢٠١٥

المدن / السنة	المدينة الأولى الحلة	المدينة الثانية الإسكندرية	المدينة الثالثة القاسم	المدينة الثانية+ الثالثة
النسبة النظرية	%١٠٠	%٣٠	%٢٠	%٥٠
١٩٩٧	%١٠٠	%٢٢,٢٦	%١٥,٠١	%٣٧,٢٧
٢٠١٥	%١٠٠	%٢٢,٠٧	%١٧,٨٨	%٣٩,٩٥

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدولين (٣، ٤).

٣- معالجة اختلال النظام الحضري في محافظة بابل

ان الغرض من تصنيف حجوم المدن و استخدام قاعدة المرتبة – الحجم بحسب قاعدة زيبف وطريقة براوننك وجبز هو محاولة التوصل الى النظام المدني أكثر من معرفتنا لأهمية المدينة الأولى فيه، لكونها تبحث في النمط العكسي للهيمنة الحضرية(١٨) ، وهو التوازن الحضري الذي تتوخى الدراسة التوصل إليه .

لقد بدء النقاش والتفكير في علاقة عملية التحضر مع التنمية وأبعادها المكانية منذ عام ١٩٨٨ كما سبق ذكره، وهو إشارة صريحة الى مبدأ التوازن المكاني ومحاولة وضع رؤية مستقبلية للنظام الحضري. وإذا ما آمنا بمقولة الدراسة التي جاءت بها المقدمة ، ان النظام الحضري لمحافظة بابل يعاني من تفاوت واختلال فضلا عن وجود مدينة مهيمنة، لذا يجب علينا إحداث تغييرات هيكلية في أحجام المستقرات الحضرية والتدخل في تشكيل النظام الحضري الإقليمي لمعالجة هذا الاختلال الهيكلي وتحقيق التوازن المكاني المنشود، لذلك لجأت الدراسة الى انتهاج مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق فرضيتها التي استندت عليها:

١- إستراتيجيتي زيادة القدرة الاستيعابية وتقليل التركز المدني

وفقاً لرؤية الدراسة أن هذين الإستراتيجيتين تسيران جنباً الى جنب، حيث ان زيادة القدرة الاستيعابية لبعض المدن الصغيرة والمتوسطة التي أفرزتها الدراسة لمراتب وحجوم المدن يرافقها حركة طوعية من مدينة الحلة بقصد تقليل التركز السكاني وتقليص هيمنتها على النظام الحضري في المحافظة. واستناداً لتقديرات السكان لعام ٢٠١٥، بلغ عدد سكان مدينة الحلة ٤٣٦٢٦١ نسمة تمثل نسبة ٤٥% من إجمالي سكان حضر منطقة الدراسة، في حين يجتمع السكان الحضر لخمسة عشرة مدينة في منطقة الدراسة لتبلغ حوالي ٥١٨٠١٥ نسمة بنسبة ٥٥%، وهذا تفاوت كبير ينبغي الالتفات إليه، لذلك يتطلب الأمر مضاعفة أعداد السكان الحالية للمدن، أي إضافة حجم سكاني يبلغ مقداره ٥٢٠٦٠٠ نسمة للمدن الصغيرة والمتوسطة استناداً لقاعدة زيبف، أو تحريك ١٥٣٩٩٢ نسمة من مدينة الحلة باتجاه المدن الأخرى في منطقة الدراسة بحسب طريقة براوننك وجيز، جدول (٦). وتقع المسؤولية الكبيرة على مدن (الإسكندرية، القاسم، المدحتية، المشروع) في استيعاب الحجوم السكانية. وفيما يخص مدينة الإسكندرية يتطلب الأمر إعادة تأهيل البنية الصناعية المدمرة، وتحويل الصناعات الحربية السابقة الى صناعات مدنية، وتهيئة البنية التحتية الأساسية والخدمات المجتمعية الكفيلة بتحقيق العيش الآمن لدعم الأساس الاقتصادي الذي أقيمت عليه المدينة، فضلاً عن مدن القاسم المدحتية في الطرف الجنوبي الشرقي من المحافظة عن طريق إنشاء مراكز استقطاب جديدة كجامعة القاسم الخضراء أو إنشاء مراكز سياحية للوظيفة الدينية وما يرتبط بها من نشاط تجاري لكلا

المدينتين. أما مدينة المشروع قطب التنمية الزراعية الواقع في الطرف الشمالي الشرقي من منطقة الدراسة وما يتطلبه من إقامة صناعات زراعية نباتية وحيوانية تدعم التنمية الزراعية تستفيد من الإنتاج الزراعي وتحقق التكامل بين مدخلات ومخرجات العملية الزراعية.

جدول (٦)مقدار العجز والفائض السكاني لمدن محافظة بابل لعام ٢٠١٥

الوحدة الإدارية	الحجوم السكانية المتوقعة حسب قاعدة زيبف		الحجوم السكانية المتوقعة حسب طريقة براوننك	
	الحجم السكاني	%	الحجم السكاني	%
الحلة			- ١٥٣٩٩٢	
الإسكندرية	١٢١٨١١	٢٣,٤٠	٤٤٨١٥	٢٩,٠٢
القاسم	٦٧٤٠٦	١٢,٩٤	١٦٠٧٥	١٠,٤٢
المدحتية	٥٢١٤٨	١٠,٠٢	١٣٦٥٠	٨,٨٣
المسيب	٣٢٣٦٧	٦,٢٢	١٥٦٨	١,٠٢
المشروع	٣٥٦٨٤	٦,٨٥	١٠٠١٨	٦,٥١
الهاشمية	٢٦٦٤٣	٢٥,١١	٤٦٤٤	٣,٠٢
سدة الهندية	٢٢٠٩٤	٤,٢٥	٢٨٤٥	١,٨٠
المحاويل	١٨٦٥٤	٣,٥٩	١٥٤٤	١,١٠
أبي غرق	١٩٠٩٠	٣,٦٣	٣٦٩٠	٢,٤١
الكفل	١٧٧٩٢	٣,٤١	٣٧٩٢	٢,٤٧
الشوملي	١٨٩٧٣	٣,٦٥	٦١٤٠	٣,٩٩
الإمام	٢١١٤٩	٤,٠٦	٩٣٠٤	٦,٠٥
الطليعة	٢٢٩٠٤	٤,٤٠	١١٩٠٥	٧,٧٤
النيل	٢٢٤١٥	٤,٣٠	١٢١٤٨	٧,٨٩
جرف الصخر	٢١٤٧٠	٤,١٣	١١٨٤٥	٧,٧١
المجموع	٥٢٠٦٠٠	١٠٠	١٥٣٩٨٣	١٠٠

المصدر: جدولي (٣،٤).

٣- إستراتيجيتي مراكز النمو الإقليمي وممرات التنمية

تقوم هاتين الإستراتيجيتين على أساس إيجاد أو خلق مراكز نمو منتشرة في كافة أنحاء الإقليم مستفيدة من المزايا التنموية المكانية لكل إقليم. حيث تعمل هذه المراكز على قيادة التنمية الحضرية في اقليمها وتحريكها للقرى المرشحة للتطوير عن طريق ممرات التنمية.

وتتمثل مراكز النمو الإقليمي بمدن (أبي غرق، النيل، الإمام، الكفل، السدة) التي تدير عملية النمو الحضري للممرات الآتية:-

١- ممر كفل- زيد بن علي:- ويقوم هذا المحور على أساس اقتصادي زراعي في مراحله الأولى بأشكال استغلال متنوعة (زراعة محاصيل حبوب، محاصيل خضر، محاصيل علفيه، مزارع زيتون، ثروة حيوانية،

تربية نحل) خاصةً بعد الإمكانات التنموية التي وجدت فيه*، ومن ثم يتطور الى صناعات غذائية تعتمد بالدرجة الأساس على إنتاجها المحلي وبامتداده شرقاً يحقق التواصل مع ناحية القاسم.

٢-ممر أبي غرق- المهناوية:- ويقوم هذا المحور على أساس تنمية زراعية لجميع أنواع المحاصيل، حيث تتوفر إمكانات هائلة من الأراضي الخصبة والموارد المائية وشبكة المبازل الحديثة وعالية الكفاءة، وبامتداده شمالاً يحقق التواصل مع مدينتي السدة والمسيب ، خارطة ٢ .

٣-ممر حله- ناحية النيل:- ويضم هذا المحور شبكة واسعة من طرق النقل، فضلاً عن شبكة واسعة من الجداول والأنهار المنتشرة في كافة إرجائه. ويقوم هذا على أساس زراعي في حدوده القريبة من الحلة لأجل تمويلها بالمحاصيل الغذائية، أما في نهاياته مع الشارع الدولي رقم (١)، يفضل ان تقام صناعات غذائية معتمدة على إنتاج التمور والخضر لهذا الإقليم وبامتداده شمالاً يزداد قيمة حيث يلتقي مع الممر التنموي محاويل- الإمام.

٤-ممر محاويل- ناحية الإمام:- ويمتد من مركز قضاء المحاويل باتجاه ناحية الإمام، حيث يمتد لمساحات واسعة من القرى مثل الصباغية، قرية علي ابن الحسين، فضلاً عن مزارع النخيل الكثيفة والأراضي الزراعية التي تحقق التكامل مع ناحية النيل من جهة الجنوب والشرق.

٥-محور حله- منطقة الإبراهيمية:- ويضم عددا كبيرا من القرى الكبيرة مثل الدبلة، المعيميرة، العزة، الإبراهيمية فضلاً عن عدد آخر في محيطها الجغرافي، وبتأهيل هذا المحور وتأسيس بؤره حضرية متمثلة بمنطقة الإبراهيمية سوف يعزز إمكانية إقامة مركز تنمية حضري مستفيدة من التسهيلات التي يوفرها طريق حله- ديوانية وقربها من مركز المحافظة ومركز قضاء الهاشمية.

خارطة رقم (٢)
استراتيجية التنمية المكانية المقترحة لمحافظة بابل

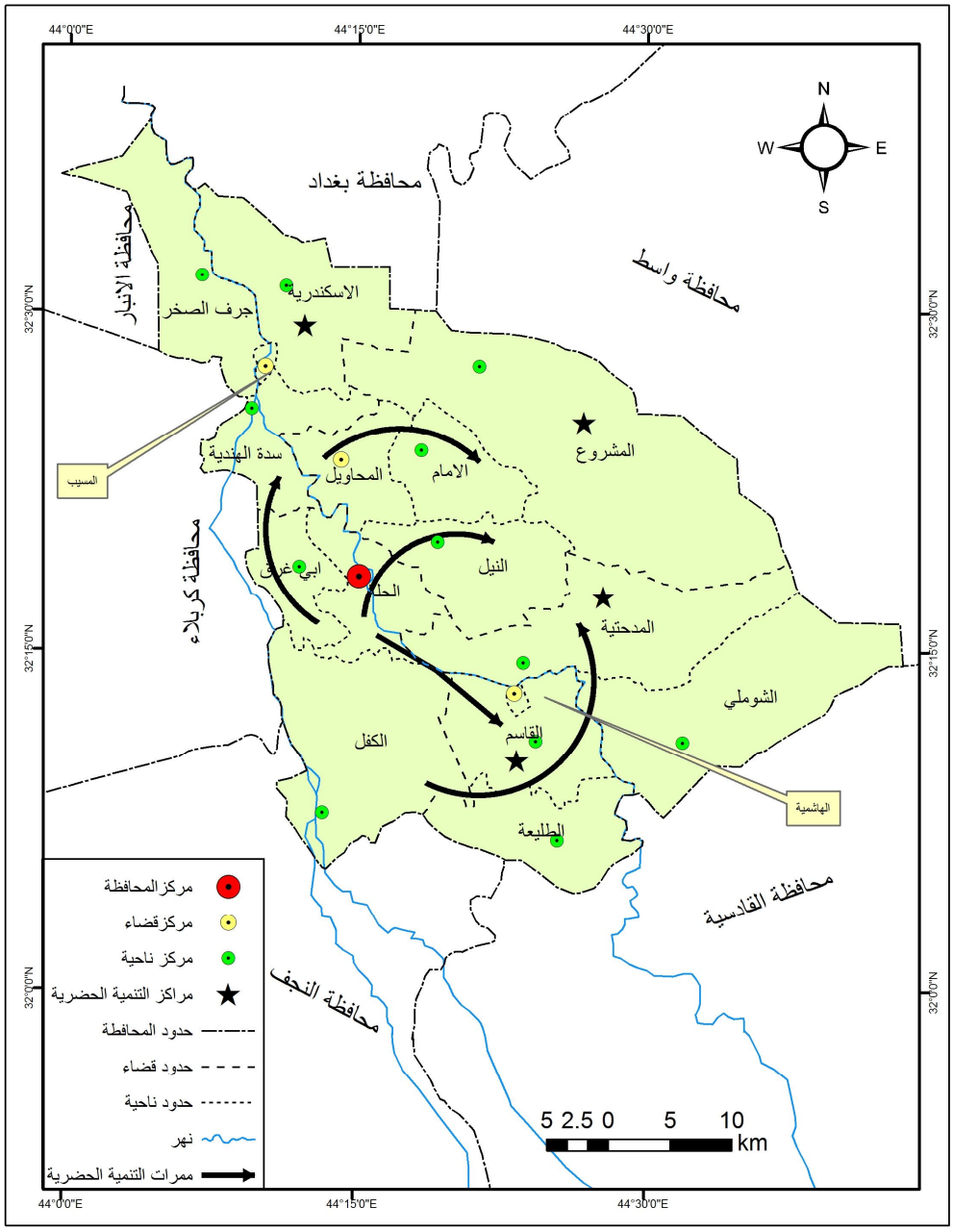

المصدر: وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة، الخارطة الادارية لمحافظة بابل، مقياس١:٢٥٠٠٠٠ لعام ٢٠١٠

الاستنتاجات

مما تم طرحه في متن الدراسة، خلصت الى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها بما يلي :-

١- لمنطقة الدراسة إمكانات اقتصادية متنوعة يمكن ان توظف ويكون لها دور مستقبلي في إنشاء بؤر تنموية تستقطب السكان والتنمية وتعالج بعض الاختلال في المنظومة الحضرية .

٢- هناك ما يقارب من ثلث سكان المنظومة الحضرية ينتشرون في عدد من المدن الصغيرة التي تمتلك القابلية في استيعاب الزيادات السكانية الحالية والمستقبلية للقطاع الحضري .

٣- عدم نضوج وتكامل كثير من مدن النظام الحضري ، بدلالة وجود انحدارات وتفاوتات في الشكل البياني الناتج عن توزيع المدن .

٤- تخلخل كبير وتفاوت بين المدينة الأولى والثانية والثالثة حتى الأخيرة مما يعزز مقولة الدراسة بوجود تخلخل في النظام الحضري للمحافظة .

٥- تسلط مدينة الحلة كمدينة رئيسة في النظام الحضري وضعف دور المدينة الثانية والثالثة والرابعة .

الهوامش

* التنافس: يعني ان لكل مركز عمراني أفضلية نسبية ربما لخصائصه الموضعية أو الموقعية أو لعوامل تاريخية أو دينية، ويؤدي التنافس بين الأمكنة على المدى البعيد الى اختلافات مكانية في قيمها، وحين يتفوق مكان ما في الأفضلية النسبية، فأنه يحدث المزيد من المناشط والوظائف مما يؤدي الى اختلال التوازن بين الأقاليم. ينظر محمد إبراهيم أرباب، تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٧، جامعة الكويت، ٢٠٠٥، ص٦٥.

١-عبد الإله أبو عياش، الكويت بين النمو ألاستقطابي والتوازن الإقليمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ١٢، السنة٣، أكتوبر ١٩٧٧، ص١٢.

٢-حكيمة بو لشعب، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص.

٣-الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٨٢٢، استنباط نموذج لتنمية المستوطنات الحضرية في العراق، حزيران، ١٩٩٠، ص٥.

٤-عامر راجح نصر، المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص٤١.

٥-الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، الإطار العام للتنمية المكانية الشاملة للقطر لغاية عام ٢٠٠٠، ج٥، استراتيجية التنمية المكانية الشاملة، بغداد، كانون الأول، ١٩٨٨، ص١٨.

٦-الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، استنباط نموذج لتنمية المستوطنات الحضرية في العراق ، مصدر سابق، ص٦.

٧-الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، الواقع التنموي لمحافظة بابل لعام ١٩٩٠، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٩٨١، بغداد ، كانون الثاني١٩٩٢.

* مجلس محافظة بابل، وثيقة تنمية محافظة بابل للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠، مطبعة دار الضياء، النجف الاشرف، ٢٠٠٧.

* مجلس محافظة بابل، تحديث وثيقة تنمية محافظة بابل للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠، مجلس محافظة بابل ، بابل، ٢٠١٠.

* جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة للتخطيط العمراني، الخطة الهيكلية الشاملة لمحافظة بابل، للمدة ٢٠١٠-٢٠٣٥ ، بغداد ، ٢٠١٠.

٨-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٠.

* يشمل هذا المحور المدن الرئيسة التي تقع عليه ومن ضمنها ، الإسكندرية، المسيب، الحلة ، ينظر الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، المخطط العام للإسكان في العراق، مؤسسة بول سيرفس بالاشتراك مع مكتب دار العمارة، تقرير رقم ١، آب ، ١٩٧٧.

٩-جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، الخطة الهيكلية الشاملة لمحافظة بابل، تقرير البدائل التخطيطية، المرحلة الثالثة، ٢٠١٠، ص٩.

١٠-مجلس محافظة بابل، تحديث وثيقة تنمية محافظة بابل للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بابل، ٢٠١٠، ص١٩.

١١-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية المحلية والإقليمية، مديرية تخطيط محافظة بابل، استراتيجية التنمية المكانية لمحافظة بابل لغاية عام ٢٠٢٠، بغداد، ٢٠١٢، ص٦٣.

١٢-جمهورية العراق،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بابل ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية موسوعة الحلة الحضارية ،بابل ، ٢٠١٢ .

١٣-شازاد جمال جلال، نظام المستقرات الحضرية في إقليم كردستان، مجلة المخطط، والتنمية العدد ١٩، ٢٠٠٨،ص٨٨.

١٤-خالص الاشعب، مراتب المدن العربية، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، السنة الثالثة عشرة، تشرين الثاني، ١٩٨٨، ص٤٥.

* أثبتت الدراسات السابقة عن محافظة بابل، ان النمط ألتوزيعي الذي يظهر جراء توزيع أحجام ومراتب المستقرات الحضرية هو أقرب في انحداره الى شكل الحرف (L) باللغة الانكليزية، وبهذا يكون بعيداً عما توصلت إليه قاعدة زيبف التي أثبتت ان الخط الذي يحصل جراء ترتيب المدن بحسب حجومها وترتيبها تنازلياً هو خط انسيابي يقترب من الخط المستقيم. ينظر،صبري فارس الهيتي ، مراكز الخدمات في محافظتي بابل و اربيل، دراسة مقارنة في جغرافية المدن، بيروت ،١٩٧٤، ص١٠٣ ، كذلك الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، الواقع التنموي لمحافظة بابل، بغداد ، ١٩٩٢

١٥-صفاء جاسم محمد الدليمي، تطور المراكز الحضرية وأثره في النمو الإقليمي (دراسة تطبيقية لمحافظة القادسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٣٤٧، ملحق رقم ٣.

١٦-خالص الاشعب، مصدر سابق، ص٤٤.

١٧-رشود بن محمد الخريف، التحضر في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٨، ص٣٩.

١٨-احمد محمد عبد العال، الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى الموقع الالكتروني.www.fayoum.edu.eg/arts/geography. pdf/12.pdf

* عبد الزهرة علي الجنابي، زيد عبد الزهرة علي، تقييم نوعية مياه مبزل الفرات الشرقي (العراق) ضمن إطار عملية التنمية الزراعية المستديمة، الندوة العلمية الرابعة، لقسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، ٢٠١٥/٤/٦.

المصادر

أولا- الكتب والبحوث والرسائل الجامعية .

١.أبو عياش ، عبد الإله ، الكويت بين النمو ألاستقطابي والتوازن الإقليمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ١٢، السنة٣، أكتوبر ١٩٧٧.

٢.أرباب، محمد إبراهيم ، تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٧، جامعة الكويت، ٢٠٠٥.

٣.الاشعب ، خالص ، مراتب المدن العربية، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، السنة الثالثة عشرة، تشرين الثاني، ١٩٨٨.

٤. بولشعب ، حكيمة ، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

٥.جلال ، شازاد جمال ، نظام المستقرات الحضرية في إقليم كردستان، مجلة المخطط، والتنمية العدد ١٩، ٢٠٠٨.

٦.الجنابي ، عبد الزهرة علي ، علي ، زيد عبد الزهرة ، تقييم نوعية مياه مبزل الفرات الشرقي (العراق) ضمن إطار عملية التنمية الزراعية المستديمة، الندوة العلمية الرابعة، لقسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، ٢٠١٥/٤/٦.

٧.الخريف ، رشود بن محمد ، التحضر في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٨، ص٣٩.

٨.الدليمي ، صفاء جاسم محمد ، تطور المراكز الحضرية وأثره في النمو الإقليمي (دراسة تطبيقية لمحافظة القادسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٩. عبد العال ، احمد محمد ، الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى الموقع الالكتروني www.fayoum.edu.eg/arts/geography. pdf/12.pdf.

١٠.الهيتي، صبري فارس ، مراكز الخدمات في محافظتي بابل و اربيل، دراسة مقارنة في جغرافية المدن، بيروت ،١٩٧٤.

١١.نصر ، عامر راجح ، المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.

ثانيا – المنشورات الحكومية

١- جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة للتخطيط العمراني، الخطة الهيكلية الشاملة لمحافظة بابل، للمدة ٢٠١٠-٢٠٣٥ ، بغداد ، ٢٠١٠.

٢- جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، الخطة الهيكلية الشاملة لمحافظة بابل للمدة ٢٠١٠-٢٠٣٥، تقرير البدائل التخطيطية، المرحلة الثالثة، ٢٠١٠.

٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٠.

٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية المحلية والإقليمية، مديرية تخطيط محافظة بابل، استراتيجية التنمية المكانية لمحافظة بابل لغاية عام ٢٠٢٠، بغداد، ٢٠١٢.

٥- جمهورية العراق،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بابل ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية موسوعة الحلة الحضارية ،بابل ، ٢٠١٢ .

٦- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، المخطط العام للإسكان في العراق، مؤسسة بول سيرفس بالاشتراك مع مكتب دار العمارة، تقرير رقم ١، آب ، ١٩٧٧.

٧- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، الإطار العام للتنمية المكانية الشاملة للقطر لغاية عام ٢٠٠٠، ج٥، استراتيجية التنمية المكانية الشاملة، بغداد، كانون الأول، ١٩٨٨.

٨- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، الواقع التنموي لمحافظة بابل لعام ١٩٩٠، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٩٨١، بغداد ، كانون الثاني١٩٩٢.

٩- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٨٢٢، استنباط نموذج لتنمية المستوطنات الحضرية في العراق، حزيران، ١٩٩٠.

١٠-مجلس محافظة بابل، تحديث وثيقة تنمية محافظة بابل للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠، مجلس محافظة بابل ، بابل، ٢٠١٠.

١١- مجلس محافظة بابل، وثيقة تنمية محافظة بابل للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠، مطبعة دار الضياء، النجف الاشرف، ٢٠٠٧.